

مركز نورس للترجمة

NORS FOR TRANSLATION

مركز نورس للترجمة يقدم ترجمة حصرية لبحث

الرؤية الاستراتيجية لتركيا في سوريا

في معظم القرن العشرين ، اختارت تركيا عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط. ولكن خلال العقد الماضي ، وفي تحول بارز عن هذا العرف الكمالي (استناداً إلى أيديولوجية مؤسس الجمهورية ، مصطفى كمال أتاتورك) ، أصبحت أنقرة لاعباً نشطاً وهاماً للغاية في المنطقة. منذ عام ٢٠٠٢ وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أقامت تركيا علاقات أوثق مع سوريا وإيران والعراق وتولت منصب قيادي في منظمة المؤتمر الإسلامي وحضرت مؤتمرات جامعة الدول العربية وقدمت لقوات الأمم المتحدة في لبنان. كما توسطت في الصراع السوري الإسرائيلي بالإضافة إلى المواجهة النووية مع إيران. أدت العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وإيران وحماس إلى خلافات مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، مما جعل العديد يتساءلون عما إذا كانت تركيا قد ابتعدت عن توجهها الغربي أم أنها كانت مجرد تحول شرقي طال انتظاره لاستكمال دائرة العلاقات الكاملة في تركيا. أساسا المحللون يرتكبون خطأ كبيرا في تحليل السياسة الخارجية التركية عندما يتحدثون عن انقسام "موال للغرب" في مقابل الانقسام "الإسلامي" في خيارات أنقرة الاستراتيجية. سكان تركيا تقريبا مسلمون بالكامل ، وحزب العدالة والتنمية ، وهو حزب سياسي ذو جذور إسلامية ، قد فاز بانتصارات انتخابية متتالية. وهكذا يساوي العديد من صانعي السياسة والمحللين والباحثين بين مفهوم تباعد تركيا عن الغرب أو الخوف من "فقدان تركيا" بالانتعاش الإسلامي. علاوة على ذلك هذا هو تماما طريقة وصف بعض الأعضاء في المؤسسة الكمالية التركية والجيش والحزب الشعبي الجمهوري الذي أسسه أتاتورك والسلطة القضائية لبعض سياسات حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط. بالرغم من أنه لا ينبغي رفض الأهمية المتزايدة للدين في تركيا ، لكن مثل هذا التحليل يعطي مصداقية سطحية للفكرة الخاطئة عن سياسة "إسلامية" خارجية في تركيا.

إذن كيف يمكن وصف وفهم السياسة الخارجية الحالية لتركيا؟ للإجابة على هذا السؤال يجب على المرء أولا أن ينظر إلى الرؤى الاستراتيجية الثلاثة الكبرى التي قادت السياسة الخارجية التركية: العثمانية الجديدة والكمالية ومؤخرًا الديغولية التركية. العامل المشترك لهذه الرؤى الإستراتيجية هو أنها تجاوزت التفرع الثنائي الخاطئ السائد في الإعلام الغربي الذي يركز بشكل شبه حصري على الانقسام بين التيارات الإسلامية والعلمانية في تركيا. على وجه الخصوص الطريقة التي عالجت بها تركيا الآثار المستمرة للربيع العربي تساعد على توضيح الاستراتيجية الكبرى التركية أو استمرارها في تحقيق التوازن بين هذه الرؤى الاستراتيجية الثلاثة حيث واجهت أنقرة بيئة استراتيجية أكثر تحديًا خاصة في العلاقات المتباعدة مع سوريا بشار الأسد.

هناك ثلاثة عوامل تساعد على تحديد نزعات العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية. الأول هو نشاطها أو الرغبة في التوافق مع التراث العثماني والإسلامي التركي في الداخل والخارج. إن العثمانية الجديدة لا تدعو إلى الإمبريالية التركية في الشرق الأوسط وما وراءه كما أنها لا تسعى إلى إقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة. بدلاً من ذلك هي تفضل نسخة معتدلة من العلمانية الكمالية في الداخل وسياسة أكثر نشاطاً في الشؤون الخارجية ، وخاصة الرغبة في التوسط في النزاعات. في هذا النموذج العثماني الجديد ، تمارس أنقرة المزيد من القوة الناعمة "التأثير السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي" في الأراضي العثمانية السابقة مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان وكذلك في المناطق الأخرى التي تتمتع فيها تركيا بالمصالح الاستراتيجية والوطنية. تتطلب هذه الرؤية الواسعة للسياسة الخارجية التركية تبني إرث القوة العثمانية العظيمة ، والأهم من ذلك أنها تدعو إلى إعادة تعريف الهوية الاستراتيجية والوطنية لتركيا. منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أواخر عام ٢٠٠٢ استندت سياسته الخارجية إلى ما كان عليه مستشار رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان للسياسة الخارجية أحمد داود أوغلو وهو وزير الخارجية الحالي وهو يسمي هذه السياسة "عمق استراتيجي" و "صفر مشاكل مع الجيران". حجّة داود أوغلو الرئيسية هي أن تركيا قوة عظمى أُهملت جزئياً بسبب هوسها مع الغرب وروابطها التاريخية والثقافية بالإضافة إلى علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع المناطق الإستراتيجية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوراسيا. بدلاً من نهج "الأمان أولاً" الذي أدى في كثير من الأحيان إلى المواجهات مع الجيران مثل اليونان والعراق وسورية وإيران فإن سياسة "صفر مشاكل" تفضل استراتيجية أكثر ثقة بالنفس بالمشاركة الدبلوماسية مع جميع البلدان المحيطة بتركيا.

الرؤية العثمانية الجديدة والتي أيضا تبني على نهج الرئيس السابق توركوت أوزال تسعى إلى إعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبريالي وإجماع جديد في الداخل بين هويات البلد المتعددة: الغربية والمسلمة والعلمانية والكردية والتركية. هذا التركيز على الإرث العثماني لا يشكل جزءاً من خطة لأسلمة تركيا أو السياسة الخارجية التركية. إنها محاولة لموازنة وتوسيع الآفاق الجيواستراتيجية لبلد كانت حتى وقت قريب مهوسةً باتباع مسار غربي حصراً. جانب أكثر واقعية من النشاط التركي وشعور العظمة في الأراضي العثمانية السابقة هي اقتصادية. إن اقتصاد تركيا المتنامي وقدرتها التصديرية وقطاعها الخاص الريادي هي محركات مهمة للعولمة العثمانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ظل حزب العدالة والتنمية تضاعفت تصديرات تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أكثر من ضعف. لا ينبغي إهمال هذا الجانب التجاري للسياسة الخارجية التركية في تحليل نهج حزب العدالة والتنمية تجاه العالمين العربي والإسلامي الأكبر. لا شك أن تصديرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا تزال تشكل الجزء الأكبر من طاقتها التصديرية الإجمالية إلا أن حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات التركية لم ترتفع في السنوات العشر الماضية. بل قد انخفضت في العامين الماضيين بسبب الأزمة المالية في أوروبا. ومن ناحية أخرى ارتفعت تصديرات تركيا إلى

الشرق الأوسط من ٩,٦ في المائة من إجمالي الطاقة التصديرية في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠,٣ في المائة في عام ٢٠١١.

الجانب الثاني من العثمانية الجديدة هو التأكيد على التعددية الثقافية. وهذا واضح أكثر في رفضها للتوجه القومي القائم على الإدماج وهي علامة تجارية للمخيم الكمالي. وحيث أن العثمانية الجديدة تعيش على تراضي مع الإرث الإمبراطوري والمتعدد الجنسيات للبلاد فإنها تفتح الباب أمام مفاهيم أقل عرقية وأكثر تعددًا للثقافة التركية. على عكس المعسكر الوطني الكمالي ، لا ترى العثمانية الجديدة أي تهديد رئيسي للحقوق الثقافية الكردية والتعبير عن الهوية الوطنية الكردية طالما أن الأكراد يحافظون على شعور الولاء لجمهورية تركيا. لذا عندما تبدأ المطالب الكردية بالحقوق الثقافية والسياسية يسعى المنظور العثماني الجديد إلى تلبية هذه المطالب في إطار التعددية الثقافية والهوية الإسلامية. بعبارة أخرى خلافاً للمتشدديين الكماليين الذين يصرون على دمج الأكراد فإن العثمانية الجديدة تسمح للإسلام بأن يلعب دوراً أكبر في بناء الشعور بهوية مشتركة. بينما كان التحدي الكردي تاريخياً يجعل أنقرة متفاعلة وحذرة وأحياناً غير آمنة بشكل مفرط ، تحفز العثمانية الجديدة صناع السياسة في تركيا على أن يكونوا أكثر جرأة وإبداعاً واستباقية. ترى العثمانية الجديدة أن تركيا قوة إقليمية عظمى واثقة من نفسها. تعكس رؤيتها الاستراتيجية وثقافتها الامتداد الجغرافي للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية. وعلى تركيا كدولة محورية أن تلعب دوراً دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً نشطاً للغاية في منطقة واسعة تكون هي مركزاً لها. تتطلب مثل هذه الطموحات الكبرى بدورها رؤية إستراتيجية تتقبل هوياتها المتعددة ، بما في ذلك ماضيها الإسلامي والمتعدد الجنسيات.

الجانب الثالث من العثمانية الجديدة هو هدفها ليس فقط بالوصول إلى العالم الإسلامي بل احتضانه بقدر الغرب. من المهم أن نلاحظ أن رؤية حزب العدالة والتنمية العثمانية تختلف بشكل كبير عن السياسات التي دعا إليها المرحوم نجم الدين أربكان زعيم الحركة الإسلامية في تركيا من السبعينات وحتى التسعينات. في حين سعى أربكان إلى إنشاء تحالف إسلامي مع دول إسلامية مثل ليبيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا كبديل واضح للتحالف مع الغرب ، يريد قادة حزب العدالة والتنمية الوصول إلى المناطق غير الغربية لاستكمال روابطهم مع الغرب وليس لاستبدالها. ومع ذلك فإن الناقدين العلمانيين لحكومة حزب العدالة والتنمية يعتقدون أن ذلك النشاط في الشرق الأوسط خيانة للتوجه والسلوك الغربي للجمهورية. وعادةً يركز هؤلاء المشككون على الأصل الإسلامي السياسي لحزب العدالة والتنمية ويميلون إلى رؤية أجندة إسلامية خفية وراء انفتاح حزب العدالة والتنمية على العالم العربي وإيران في إطار سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي يتبعها الحزب منذ عام ٢٠٠٢. وتماماً مثل مدينة إسطنبول التي تمتد إلى أوروبا وآسيا ، العثمانيون الجدد تحت إردوغان لهم وجهان وفي الواقع الإرث الأوروبي يمثل أهمية كبيرة لهم. في الواقع الكثيرين يجادلون بأن الأجندة الإسلامية غير موجودة في إطار حزب العدالة والتنمية لأنه أكثر الأحزاب السياسية المؤيدة للاتحاد الأوروبي والمؤيدة للديمقراطية على الساحة التركية. على الرغم من جذوره الإسلامية إلا أن حزب العدالة والتنمية قد اجتهد أكثر بكثير من الحكومات التركية السابقة لتحسين فرص أنقرة في

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي نهاية المطاف كانت هذه الجهود قد كوفئت بفتح مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ديسمبر / كانون الأول من ٢٠٠٥. ليس من الغريب أن قدرة حزب العدالة والتنمية على احتضان الغرب والاتحاد الأوروبي لم تثر إعجاب الكماليين. في الواقع المؤسسة الكمالية التقليدية تشك بشكل متزايد في الغرب ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذين يرونهم ساذجين فيما يتعلق بعلامة "الإسلام المعتدل" الذي ينتهجه حزب العدالة والتنمية.

الكمالية

هناك اختلافات واضحة بين الكمالية والعثمانية الجديدة في ثلاثة جوانب رئيسية من الثقافة الإستراتيجية التي تم التأكيد عليها: نشاطها والتعددية الثقافية وإعادة توازن العلاقات مع الغرب والعالم الإسلامي. حيث تفضل العثمانية الجديدة سياسة إقليمية طموحة في الشرق الأوسط وما وراءه ، فإن الكمالية تميل إلى التواضع والحذر وعدم المشاركة في العالم العربي. وحيث أن العثمانية الجديدة تفضل التعددية الثقافية ونسخة أكثر اعتدالاً من العلمانية ، فإن الكمالية تفضل التدابير العلمانية المتشددة ضد الإسلام السياسي والسياسات الاستيعابية تجاه الهوية العرقية الكردية. حيث تفضل العثمانية الجديدة السعي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وعلاقات جيدة مع واشنطن ، فإن الكمالية مستاءة بشكل متزايد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. تحول الكماليين ضد الغرب هو تطور جديد كونها كانت ذات توجه غربي. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة انقلبت ديناميكيات تركيا الداخلية والخارجية رأساً على عقب. في سنواته الثلاث الأولى في السلطة مرر حزب العدالة والتنمية إصلاحات قانونية أكثر تأييداً للاتحاد الأوروبي من معظم الحكومات العلمانية السابقة في التاريخ التركي.

وكما ذكرنا فإن هذا الحزب الإسلامي السابق أصبح أقوى المدافعين عن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. حدث ذلك لسبب بسيط واحد: أراد أن يثبت بوضوح مؤهلاته الديمقراطية والموالية للغرب إلى المنتقدين الذين يعتقدون أن الحزب ما زال يغذي سراً أجندة إسلامية. ومع ذلك ظلّت المعارضة الكمالية متشككة جداً. ما الذي سبب هذا التغير المفاجئ في قلب الإسلاميين السابقين؟ هل كان موقفهم المؤيد للاتحاد الأوروبي تكتيكياً؟ توصل الكماليون إلى استنتاج أن حزب العدالة والتنمية كان يمارس التقية. وفقا لهذا المنطق كان الإسلاميون يضغطون من أجل إصلاحات الاتحاد الأوروبي لإضعاف دور الجيش التركي. ونظراً لازدراءهم للجماهير الإسلامية وعدم الثقة في السياسيين المحافظين مثل إردوغان قد رأى الكماليون أن الجيش الكمالي هو الحصن الرئيسي ضد الإسلام السياسي.

ليس من الغريب أن هذا التفسير لنوايا حزب العدالة والتنمية غير طريقة التعامل للنخبة الكمالية مع الاتحاد الأوروبي وبأكثر تحديداً مطالب بروكسل بالسيطرة المدنية على الجيش كشرط مسبق لإرساء الديمقراطية. بالفعل كان لدى الجيش مخاوف بشأن أجندة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والأقليات بسبب المشكلة الكردية. الآن مع التعقيد الإضافي لأجندة

إسلامية موالية للاتحاد الأوروبي في السلطة لم يكن هناك طعم في المعسكر الكمالي لرؤية تركيا تقترب من الاتحاد الأوروبي. كانت هذه نهاية علاقة الحب بين الكمالية وأوروبا. قد انقلبت الموازين إلى درجة أن النخبة الكمالية أصبحت الآن معادية لأوروبا بشكل متزايد بينما ظهر الإسلاميون السابقون لصالح الإصلاحات الموالية للاتحاد الأوروبي. بعد ١١ سبتمبر أشادت واشنطن بـحزب العدالة والتنمية كنموذج للعالم الإسلامي وتحدثت عن تركيا كدولة "إسلامية معتدلة" مما أدى إلى تفاقم الشعور الكمالي بالإحباط من الغرب. على سبيل المثال ، في عام ٢٠٠٢ وصفت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس تركيا بأنها "نموذج ممتاز بلد مسلم بنسبة ٩٩ في المائة له أهمية كبيرة كبديل للإسلام المتطرف" ، وذكر الرئيس بوش أن تركيا "قدمت للمسلمين في جميع أنحاء العالم نموذجاً للديمقراطية العلمانية الحديثة" لقد كان المعسكر الكمالي ينظر إلى مثل هذا الثناء على أنه نهج ساذج لأجندة حزب العدالة والتنمية الإسلامية.

هذه الظروف تفسر سبب ارتباط الكمالية مؤخراً بموقف معادٍ للغرب ، يُشار إليه أحياناً باسم البديل الأوراسي القومي الجديد. يعتقد المتشددون في المؤسسة الكمالية التركية أن الولايات المتحدة وأوروبا تساعدان على تقويض الهوية العلمانية لتركيا من خلال الترويج "للإسلام المعتدل" وهم مقتنعون بأن الغرب يدعم قيام دولة كردية مستقلة في العراق. وبالتالي فإن البديل الأوراسي يفضّل إقامة علاقات أوثق مع الدول السلطوية العلمانية مثل روسيا والصين وسوريا وأذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى ، لأن هذا من شأنه تمكين أنقرة من اتخاذ إجراءات ضد الأكراد بحرية أكبر دون القلق من ردة فعل الغرب الليبرالي. ووفقا للكماليين فإن العثمانية الجديدة لدى حزب العدالة والتنمية تعزز أجندة أسلمة محلية وسياسة خارجية مغامرة بلا هدف. بالنسبة لهم فكرة السماح للأكراد بحقوق ثقافية وإعطاء الإسلام مجال سياسي أكبر هو خروجٌ خطير من المعايير العلمانية والوطنية للجمهورية التركية. السياسة الخارجية الكمالية تدحض الانفتاحات العثمانية الجديدة تجاه الشرق الأوسط بشكل رئيسي على أساس أنها جزء من أجندة إيديولوجية أكبر للأسلمة أو التضامن الديني. وهكذا تضع السياسة الخارجية الكمالية علاوة عالية على الحفاظ على الوضع الراهن ومواجهة خطر الانفصال الكردي.

الطريق التركي الثالث: الديغولية التركية

الديغولية التركية هي المكان الذي تتلاقى فيه العثمانية الجديدة و الكمالية. إنه مظهر أكثر حداثة لرؤية تركيا الاستراتيجية ويوفر قاسماً مشتركاً لنهج حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري في بعض القضايا الرئيسية. على الرغم من الاختلافات الهامة بين الكمالية والعثمانية الجديدة الموصوفة أعلاه فإن كلاهما يشتركان في إحساس قوي بالوطنية والتعلق بالدولة التركية. تمثل العثمانية الجديدة عقلية أكثر براغماتية وليبرالية من الكمالية لكنها نجحت في استيعاب النموذج الكمالي للقومية التركية. إن مفهوم دولة الأمة وإنجازات الجمهورية

الحديثة لم يتم التشكيك بها أو رفضها من قبل العثمانيين الجدد. في نهاية المطاف يتشارك كلاً من العثمانيين الجدد في حزب العدالة والتنمية وحزب الكمالية في حزب الشعب الجمهوري وجهة نظر تتمحور حول الدولة وحول المصالح القومية التركية. بالإضافة إلى كونهم حساسين جداً بشأن الضغوط الخارجية على السيادة الوطنية التركية ، فإنهم يتشاركون أيضاً في اتجاهات غير ليبرالية فيما يتعلق بالحريات الفردية مما يؤدي إلى فرض قيود على الديمقراطية في تركيا. من خلال منظور ارتفاع الثقة بالنفس التركية في السنوات القليلة الماضية هناك تقارب معين بين العثمانية الجديدة والكمالية.

يبدو أن هذه الرؤية الثالثة للسياسة الخارجية التركية توحّد البلاد حول الشعور بالفخامة والاستقلال التركي. قد يشهد الغرب بظهور سياسة خارجية في تركيا ليس إسلامية بالضرورة بل متجهة أكثر إلى الثقة بالنفس والهيبة وتمحوراً في بعض الأحيان إلى محور استراتيجي جريء أي باختصار إلى نوع تركي من "الديغولية". قد تقرر تركيا ديغولية على المدى الطويل أن لا تسعى إلى انضمام محير في الاتحاد الأوروبي بل وربما تشكك في تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة. إن تركيا تعاني من شعور بأنها لا تحظى أبداً بالاحترام الذي تستحقه وقد تتصرف بشكل متزايد من تلقاء نفسها بحثاً عن الاستقلال الكامل والسيادة الكاملة والسطوة الاستراتيجية والأهم من ذلك المجد والعظمة التركية.

وكما فعلت فرنسا تحت حكم شارل ديجول في الستينيات، قد تختار تركيا أن تكون "قوة ضاربة" حيث يكون لها رادعاً نووياً من خلال "سياستها الواقعية" الخاصة بها مع دول مثل الصين والهند وروسيا. وقد تفكر في مغادرة الهيكل العسكري لحلف الناتو كما فعلت فرنسا تحت ديغول مع الحفاظ على عضويتها السياسية في التحالف. يشير التحليل الحالي لتركيا في الدوائر الأمريكية باستمرار إلى التوتر بين "العلمانية" و "الإسلام" أو "الشرقية" مقابل الميول "الغربية" فغالباً ما يأتي هذا التركيز على حساب أقوى قوة تقود السياسة الخارجية التركية: القومية والمصلحة الذاتية. حيث أنه لا ينبغي للمرء أن يقلل من شأن ظهور تركيا ذات ثقة قومية واثقة من نفسها تتجاوز الانقسام الإسلامي - العلماني.

لفهم الديغولية التركية، يحتاج المرء للنظر إلى الأداء الاقتصادي التركي المثير للإعجاب. حيث تقدم تركيا اليوم صورة مختلفة تمامًا عن تركيا في التسعينيات، فخلال "العقد الضائع" في التسعينيات، كان الاقتصاد التركي يعاني من فترات الركود، ومعدل تضخم يبلغ ٧٠٪ وعجز في الميزانية الهيكلية وأزمات مالية مزمنة وعدم استقرار سياسي مستمر ولكن تمكنت تركيا من مفاجأة معظم المحللين من خلال الانتعاش الاقتصادي الرائع والاستقرار السياسي في السنوات العشر الماضية.

بعد فترة وجيزة من انتهاء العقد الضائع بلغت ذروتها في أوائل عام ٢٠٠١ مع أسوأ أزمة مالية في التاريخ التركي، فبدأت البلاد الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنظيف النظام المالي والمصرفي تحت إشراف وزير المالية كمال درويش. استمرت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. ففي السنوات التسع الماضية، تمكن الاقتصاد التركي من النمو بمعدل ٧ في المائة حيث أصبح الآن سادس عشر أكبر اقتصاد في العالم. وفي العقد الماضي، تضاعف الدخل الفردي التركي تقريباً من ٥٥٠٠ دولار إلى ١٠٥٠٠ دولار.

وقد أدى هذا الأداء الاقتصادي، إلى جانب الاستقرار السياسي، إلى تغذية شعور غير مسبوق بالثقة بالنفس والاعتزاز في تركيا. يجسّد حزب العدالة والتنمية تحت قيادة اردوغان الكاريزمية والزئبقية والإحساس "بالعجرفة" التركية. حتى وقت قريب نسبياً ما زال أغلبية الأتراك متحمسين لانضمام بلادهم في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن صبر تركيا واهتمامها يضعفان. ووفقًا لنتائج استطلاع "التوجهات عبر المحيط الأطلسي" الصادر عن صندوق مارشال الألماني لعام ٢٠١٠ انخفضت النسبة المئوية للمشاركين الأتراك الذين ما زالوا متحمسين لعضوية الاتحاد الأوروبي إلى ٣٨٪ من ٧٣٪ في عام ٢٠٠٤ .١٣ في المائة فقط من الأتراك الذين شملهم الاستطلاع كانوا يؤيدون التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى إصرار الفرنسيين والألمان على منح تركيا وضعاً أقل من العضوية الكاملة ("الشراكة المميزة") فليس من المدهش أن يعتقد معظم الأتراك أن هناك تحيزاً غربياً ومعياراً مزدوجاً وانعدام الاحترام تجاه بلادهم.

حتى أن عدداً أقل من الأتراك كانوا مهتمين بالشراكة مع الولايات المتحدة: فقد أيد ٦ في المائة من الأتراك العمل بقرب مع واشنطن ولكن التصور بأن الولايات المتحدة تدعم الانفصال الكردي في العراق وفي تركيا ما يسمى "كردستان الأعظم" ربما كان السبب الرئيسي وراء مثل هذا الاستياء الشعبي تجاه واشنطن. فليس من المستغرب أن العديد من الأتراك يؤيدون تصرف تركيا إما بمفردها أو في شراكة مع دول الشرق الأوسط التي تحترم تركيا. حيث أن العقبات الجديدة أمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والظلم المتصور في قبرص والاعتراف الغربي المتزايد بـ "الإبادة الجماعية للأرمن" والتعاطف الغربي مع التطلعات الوطنية الكردية كلها عوامل رئيسية تدفع تركيا إلى التشكيك في قيمة التزاماتها بالجيوستراتيجية الغربية منذ فترة طويلة .

فيما يتعلق بالمسألة الأرمنية، يرفض الأتراك تسمية "الإبادة الجماعية" على أساس أن ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى كان حرباً أهلية بين الطائفتين وفي قبرص تشعر تركيا أيضاً بأنها متهمة بصورة غير عادلة من قبل الاتحاد الأوروبي على الرغم من دعم أنقرة للحل في عام ٢٠٠٤ عندما صوت غالبية القبارصة الأتراك لصالح إعادة التوحيد في حين صوت الجانب اليوناني بأغلبية ساحقة ضده.

تركيا وسط الانتفاضات العربية

مع تطور هذا النضال الفكري والدعم المتزايد للديغولية التركية على مدى العقد الماضي قدمت الموجة المؤيدة للديمقراطية في عام ٢٠١١ التي تجتاح العالم العربي تحديات وفرصاً لأنقرة. فبعد تعثرها تحركت تركيا للعب دور قيادي في الاضطرابات المستمرة وقدمت نفسها كمثال على ديمقراطية مسلمة ناجحة.

واليوم تقدم الصحوة العربية نعمةً مختلطةً للطموحات العثمانية الجديدة والديغولية في تركيا حيث يفخر معظم الأتراك بأن بلدهم يشار إليه على أنه نموذج لدمقرطة الدول العربية. ومع ذلك فإن وتيرة الأحداث المذهلة تغيّر بسرعة ميزان القوى في الشرق الأوسط مما قد يؤدي إلى عودة ظهور مصر كزعيم إقليمي منافس وقد يسبب مشاكل بالنسبة إلى سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي وضعها وزير الخارجية داود أوغلو وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع سوريا.

بعد اندلاع الصراع بين الحكومات العربية وشعوبها لم تعد سياسة " صفر مشاكل مع الجيران " قابلة للازدهار: كان على أنقرة أن تختار جانباً. ففي الواقع كما تبدو الأمور اليوم، بدلاً من أن يكون الوضع "صفر مشاكل"، يبدو أن تركيا تواجه "صفر جيران دون مشاكل" ولجعل الأمور أسوأ تدهورت علاقات تركيا مع العراق وسوريا وإيران وإسرائيل وروسيا وأرمينيا بشكل كبير في العامين الماضيين. إن أنقرة من نواح كثيرة عالقة بين عدة اعتبارات: إرث من بناء علاقات جيدة مع الحكام في المنطقة ومصالح تعاقدية وتجارية كبيرة مع العديد من الأنظمة وخاصة في قطاع البناء في ليبيا وبناء منصة سياسية عامة على الأقل في الوطن على قيم الديمقراطية والحكومة المسؤولة وأردوغان بارز كحاكم سني مسلم شرعي ذو مواقف مبدئية قوية.

مصر وليبيا والبحرين

في البداية، بقيت أنقرة هادئة حول الأحداث في تونس في ديسمبر ٢٠١٠، ولكن عندما قفزت الثورة إلى مصر في يناير ٢٠١١ أدرك حزب العدالة والتنمية أن هناك تغييراً جدياً جارياً وكان أردوغان أول زعيم عالمي يدعو إلى استقالة الرئيس حسني مبارك والرئيس عبد الله غول كان أول رئيس دولة يزور مصر بعد سقوط مبارك فهذا جعل تركيا وقيادتها شائعة جداً بين الجمهور المصري لدرجة أن أردوغان حظي بالترحاب عندما زار القاهرة في سبتمبر ٢٠١١. كما أحضر أردوغان وفداً كبيراً من رجال الأعمال معه إلى مصر، حيث كانت تركيا متلهفة لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع أكبر دولة عربية.

لقد قدَّر المصريون موقف تركيا المبدئي مع الثورة المؤيدة للديمقراطية وكان العديد من الإسلاميين ينظرون إلى حزب العدالة والتنمية كمثال على حزب سياسي مسلم ناجح معتدل وعملي. لقد فضلوا ذلك بالتأكيد على
النموذج الإيراني للحكومة أو التقلبات الصارمة و / أو الراديكالية التي يقدمها السعوديون وطالبان والقاعدة.

عندما بدأت الانتفاضة في فبراير / شباط ٢٠١١ في ليبيا وجدت تركيا نفسها غير متأكدة مما يجب فعله، فعلى النقيض من موقفها الشجاع خلال الثورة المصرية كان لدى تركيا عقود بقيمة ١٠ مليارات دولار مع النظام وكان ٢٥٠٠٠ تركي يعملون في البلاد. على عكس موقفه في مصر رفض أردوغان اتخاذ موقف واضح مع المتمردين وضد معمر القذافي، وسعى للتوسط في التوصل إلى حل وسط محذراً من سيناريو شبيه بالعراق إذا استمر القتال.

وعندما تحول الرأي العربي والغربي لصالح منطقة حظر جوي فوق ليبيا رفض أردوغان بشكل قاطع النظر فيها على أساس أن تدخل الولايات المتحدة وحلف الناتو سيؤديان إلى غزو يشبه ما حصل في العراق فاندلعت المظاهرات المناهضة لتركيا في بنغازي وشجبت أردوغان بالاسم. وبعد إجلاء المواطنين الأتراك وبعد إصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٩٧٣ الذي يفوض منطقة حظر جوي عكست تركيا موقفها أخيرا وأرسلت أسطولها للمشاركة في عملية منطقة حظر الطيران التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ليبيا في محاولة للتعويض عن الوقت الضائع.

عندما بدأت الانتفاضة في فبراير / شباط ٢٠١١ في البحرين كانت تركيا أيضاً عالقة بين اعتبارات متعددة. حيث كان لديها مصالح اقتصادية مهمة مع دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وكان عليها أن تحترم مخاوف مجلس التعاون الخليجي الأمنية ولم ترغب في

تشجيع إيران على التدخل في شؤون دول الخليج الجنوبية. ومع ذلك أرادت إظهار قيادتها الدبلوماسية وتجنب تكثيف التوتر السني الشيعي الذي يؤثر على الاستقرار في المنطقة. فعرضت أنقرة للتوسط في حل سياسي للأزمة والتوصية بضبط النفس للسلطات البحرينية وحثها على تجنب كربلاء أخرى (إشارة إلى استشهاد الإمام الحسين في القرن السابع في كربلاء في جنوب العراق) الذي هو أصل انقسام الشيعة والسنة في الإسلام وتواصلوا مع الزعيم الشيعي آية الله علي السيستاني في البصرة للمساعدة في تهدئة التوترات الطائفية. أراد أردوغان التأكيد على دوره الدبلوماسي الإقليمي لتركيا كما يشير إلى أنه خارج دورها كقوة سنية رئيسية، يمكن لتركيا التنافس مع إيران في البحث عن مصالح الشيعة وإدارة العلاقات السنية الشيعية. ولكن تجاهلت دول مجلس التعاون مبادرات أردوغان وشرعت في سحق الانتفاضة عسكرياً مع قوات من المملكة العربية السعودية وقطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. حيث نددت إيران بالعملية على أنها غزو في حين أصدرت تركيا تحذيراً لطيفاً حول خطر تصعيد التوتر في المنطقة.

على الرغم من أن تركيا عانت من خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة للتغيير المفاجئ وعدم الاستقرار في الدول العربية الرئيسية إلا أنها نظرت بشكل عام إلى الربيع العربي كتصحيح طال انتظاره نحو مزيد من المساءلة وبالتالي الحكم المستدام والفعال. كما كان من دواعي سرورها أن جماعة الإخوان المسلمين والحركات المنتسبة المرتبطة بالاتجاهات الإسلامية المعتدلة قد اكتسبت المزيد من القوة في النظم السياسية الجديدة.

لقد صرحت أنقرة بشكل صحيح بأن هذه الحركات ستنظر إلى حزب العدالة والتنمية للحصول على التوجيه أكثر من التوجيهات التي قدمتها المملكة العربية السعودية أو إيران وأنها كانت موجهة بشكل إيجابي نحو العولمة الاقتصادية والتجارة. على الرغم من أن الربيع العربي لا يزال يتطور بشكل حيوي يبدو أن تركيا قد تكون واحدة من المستفيدين الإقليميين الرئيسيين من التطورات الأخيرة على عكس إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية الذين بدوا وكأنهم يفقدون الأرض أو في موقف دفاعي.

سوريا

ومع ذلك، فإن الأزمة السورية مثلت أصعب قرار كان على أنقره أن تتخذه مما أجبر تركيا على إعادة تقييم العديد من الافتراضات والسياسات التي أعيد تنشيطها حول المنطقة والتي تطورت على مدار العقد الماضي. إن العلاقات الثنائية التركية - السورية هي قصة رائعة من رحلة من العداوة إلى الصداقة القوية والعودة الآن إلى المواجهة الخطيرة.

خلال معظم الثمانينيات والتسعينيات كانت دمشق داعماً قوياً للانفصالية الكردية في تركيا حيث كان الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني جزءاً من سياسة تركيا الساعية إلى تحقيق أقصى قدر من استخدام نهري دجلة والفرات لمشاريع الري والطاقة في جنوب شرق الأناضول. وفي عام ١٩٩٨ وبعد دبلوماسية قسرية كبيرة وتحت الضغط العسكري التركي توقف الرئيس حافظ الأسد أخيراً عن دعم حزب العمال الكردستاني وقائده عبد الله أوجلان.

ثم بدأت العلاقات بين أنقرة ودمشق بالتطبيع والتحسن ببطء بعد عام ١٩٩٩، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استثمرت أنقرة في بشار الأسد، الذي خلف والده كرئيس في عام ٢٠٠٠ وفي علاقات سياسية وأمنية واقتصادية جيدة مع سوريا حيث أنشأ البلدان

مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي ورفع قيود التأشيرات واعتبرت تركيا سوريا كبوابة للشرق العربي.

لعبت أنقرة دورًا رئيسيًا في إخراج الأسد من العزلة الإقليمية والدولية بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ من خلال زيادة العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية مع دمشق. حيث شعر أردوغان أنه كان لديه علاقة استثنائية خاصة مع الرئيس السوري الشاب وأنه يمكنه أن يستمر في إقناع سوريا في اتجاه معتدل وعملي. أيضا لعبت تركيا دوراً حاسما في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بجهود الوساطة الفعالة جدا بين إسرائيل وسوريا. وجاءت هذه المفاوضات السرية حول مرتفعات الجولان قريبة جدا من القرار الذي صدر في أواخر عام ٢٠٠٨ ولكن بسبب غضب أردوغان الكبير انهارت جهود هذه المفاوضات مع بدء عملية إسرائيل في غزة في ديسمبر ٢٠٠٨.

عندما بدأ التمرد في سوريا في مارس ٢٠١١، أعلن أردوغان أنه تحدث مع الأسد وأوصاه بالتنفيذ السريع للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع تقديم المساعدة التركية لتحقيق التغييرات. حيث كان أردوغان يأمل أن يتمكن برنامجه من تسخير التغيير الإقليمي وتجنب الوقوع ضحية له كما كان يحدث للحكام في الدول العربية الأخرى. أثار هذا غضب المحتجين السوريين وكذلك الرأي العام المؤيد للتغيير في العالم العربي حيث بدا أن تركيا تقف إلى جانب دكتاتورعربي ضد شعبه وسرعان ما تغير موقف أردوغان.

وبحلول أوائل حزيران (يونيو) بدأ أردوغان يصف الحملة السورية بأنها غير إنسانية وذكر علنا أن الأسد لم يف بوعوده بالإصلاح. وظهر أن الأسد شخصياً أهان أردوغان بزعمه وبكذبه بشأن الإصلاح المنشود كثيراً كما كان أردوغان غاضباً شخصياً من قيام إيهود أولمرت بإخفاء حرب غزة في ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨ منه في اجتماع معه قبل بضعة أيام من إطلاق إسرائيل لهذه العملية. وبحلول نوفمبر ٢٠١١ دعا أردوغان الرئيس السوري إلى التنحي ودخلت تركيا في الهجوم واستضافت عدة لقاءات للمعارضة السورية وقمة "أصدقاء الشعب السوري" الثانية في اسطنبول في أبريل ٢٠١٢. وفجأة أصبحت تركيا لاعباً رئيسياً في دعم الثورة في سوريا.

ببساطة، إن زعزعة استقرار سوريا ليست في مصلحة تركيا الوطنية. ومع ذلك فإن تصرفات نظام الأسد قد مهدت الطريق لحرب أهلية طائفية في البلاد. وبوصفها الحليف الديمقراطي الوحيد لسوريا أدركت تركيا بعد فترة بسيطة أن عليها مسؤولية أخلاقية وسياسية وهي أن تدين بشدة قتل مئات المحتجين من قبل نظام الأسد الوحشي. وفي الوقت نفسه كانت تركيا في وضع فريد لتطبيق بعض النصائح الصديقة لسوريا ولكن المشكلة الواضحة هي أن دمشق ليست في حالة مزاجية للاستماع إليها فلا ينبغي أن يكون من المفاجئ أنه عندما يواجه الدكتاتور قضية بقائه في النظام فإنه من النادر أن يغير الضغط الخارجي سلوكه.

ونتيجة لذلك، تكتشف تركيا بسرعة حدود نفوذها الإقليمي وسياسة "صفر المشاكل". ففي حالة خروج أزمة اللاجئين في سوريا عن السيطرة فإنه من المرجح أن تنظر تركيا في إنشاء منطقة عازلة على الحدود حيث قد تتحول إلى ملاذ آمن للمعارضة السورية. ومن المتوقع أن تلوم حكومةُ الأسد تركيا على دعمها لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا. وعلى الرغم من أن أنقرة تحاول جاهدة تفادي الطائفية إلا أن هناك عنصراً حقيقياً في تصور الدعم التركي للأغلبية السنية في سوريا. وهذا هو أن تركيا هي دولة ذات أغلبية سنية حيث زاد غضب حكومتها والرأي العام من قبل نظام الأقلية العلوية الذي يذبح السنة في سوريا.

سياسة سوريا ورؤية تركيا الاستراتيجية المتطورة

فأين تلتزم سياسة تركيا في سورية في إطار العثمانية الجديدة أم الكمالية أم الديجولية التركية؟ الإجابة المختصرة هي أن السياسة تحتوي على عناصر من جميع الاتجاهات المبيّنة أعلاه. إن الرغبة في الانخراط في الدبلوماسية الكبرى من خلال تنظيم المؤتمرات والرغبة في تولي القيادة في الجهود الإقليمية (من خلال استضافة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري) هي أمثلة واضحة للنشاط العثماني الجديد. إن تعاطف حزب العدالة والتنمية مع الأغلبية السنية في سوريا وعرضه التحيز المعادي للعلويين له أيضاً عناصر واضحة من العثمانية الجديدة.

من ناحية أخرى، تفشل العثمانية الجديدة في تفسير الحذر المعروض في تجنب العمل الأحادي الجانب (العسكري أو الإنساني) والإحجام عن إنشاء منطقة عازلة من جانب واحد أو ملاذ آمن داخل سوريا. إن الخوف من أن الأسد قد يستخدم البطاقة الكردية ضد تركيا من خلال مساعدة حزب العمال الكردستاني والتأكيد على القانون الدولي والتعددية والشرعية الدولية قبل اتخاذ أي إجراء هي الكمالية العتيقة.

أخيراً، الديجولية التركية موجودة في السرد الكبير للاستقلال والسعي وراء المصالح الوطنية. حيث يؤكد وزير الخارجية داود أوغلو في كثير من الأحيان أن جميع الخطوات التي اتخذتها تركيا في مواجهة سوريا تسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية والأمنية التركية دون أي ضغط أو توجيهات قادمة من الولايات المتحدة. حيث تحاول تركيا أيضاً أن تحافظ على الشعور بالفخامة والتأثير على سوريا والمنطقة كما يتضح من خطاب داود أوغلو أمام الجمعية الوطنية التركية الكبرى في أبريل ٢٠١٢ حيث ذكر أن تركيا ستظل الزعيم الملهم للديمقراطية العربية. وجهود التحرير مع لمسة من المجد العثماني الجديد فإن مثل هذا السرد من التأثير هو الديجولية التركية القديمة.

في نهاية المطاف أظهرت المأساة المتكشفة في سوريا بوضوح حدود النفوذ التركي على جارتها. حيث لم تكن لدى تركيا القدرة على تغيير سلوك بشار الأسد الذي كان رئيس الوزراء أردوغان قد أخذه شخصياً في ضوء الأخوة والتأثير الذي كان يعتقد أنه كان لديه مع الرئيس السوري. حيث ينبع الكثير من سياسة تركيا في سوريا من الشعور بالخيانة فيمكن تفسير الباقي بمزيج من العثمانية الحديثة، الكمالية، والديجولية التركية.

بالنسبة للتعامل مع الشرق الأوسط، سيكون التحدي الذي يواجه أنقرة هو تحقيق التوازن الدقيق بين غرائزها العثمانية، الكمالية والديغولية. وعلى المدى القصير من المرجح أن تظل المسألة الكردية هي العامل المركزي في صياغة سياسة الأمن القومي لتركيا.

إن التهديد الإرهابي الذي يشكله حزب العمال الكردستاني سيظل يلعب في أيدي المتشددين داخل المعسكر الكمالي. كما أن العناصر القومية داخل الديغولية التركية ستفضل اتباع نهج الأمن أولاً رغم أن أنقرة لديها مخاوف مشروعة من الإرهاب الكردي فمن الواضح أن الوسائل العسكرية وحدها لن تحل المسألة الكردية. وفي العالم المثالي ستواجه أنقرة السخط الكردي في الداخل بإصلاحات ديمقراطية وتتخذ خطوات أكثر جرأة تجاه عضوية الاتحاد الأوروبي وتواصل نهجها القائم على القوة الناعمة مع الشرق الأوسط حيث تتطلب هذه الاستراتيجية الكبرى معايرة دقيقة بين الثقة بالنفس للديغولية التركية ولسرد الطموح للعثمانية الجديدة.